

العقوبات الاقتصادية الدولية بين سياسات الهيمنة والفوقية الاقتصادية المستبدة

أ. بلهول نسيم،
جامعة تيزي وزو

مقدمة

يعرف السلاح الاقتصادي من خلال هذه المداخلة بأنه أداة للعنف السياسي . ويتعلق الأمر بالاستيلاء على السلطة أو القوة الاقتصادية عندما تكون هذه الأخيرة معادية لمنطق الحكم الاقتصادي العالمي والقيام تدريجيا بإضعاف الطبقات الاجتماعية المهيمنة. ولقد نمت ممارسة إستراتيجية العقوبات الاقتصادية دوليا ضد بلدان خاضعة لنظام تمييز عنصري أو ضد تلك التي اقترفت أعمالا حربية، رأى المجتمع الدولي أنها لا تحتل. فكلما حظي السلاح الاقتصادي بدعم واسع، كلما كانت العقوبات شديدة . لقد تم تطبيق العقوبة ضد روديسيا وإفريقيا الجنوبية ونظامها العنصري والعراق ويوغسلافيا .

غير أن تبرير هذا النوع من العقوبات يتنافى والخط الإنساني والقيمي للعلاقات التي تحكم الإنسان في منظومة دولية متداخلة وجد معقدة، خاصة إذا عرفنا أن هذه الإستراتيجية (العقوبات الاقتصادية) تنبأها الريحيون . فالإقتصاد هو أداة هيمنة، ومجرد التلويح بالقيام بفعل ما يكفي. وهكذا يمكن للبلد المهيمن أن يعلن نيته في انتهاج سياسة عقابية حيال بلد آخر مرفقا إياها بشروط دقيقة، وعند قبول تلك الشروط يصير تطبيق العقوبات أمرا لا طائل من ورائه. فالإقتصادات الوطنية للقوى العظمى تمارس تأثيرا معتبرا على اقتصاديات البلدان الأقل تقدما . وفي هذه الظروف تؤثر البلدان المهيمنة في مستوى القرارات العسكرية - الإستراتيجية للبلدان

المهيمن عليها. فالسلاح الاقتصادي يسمح لبلد ما أو لمجموعة من البلدان بالهيمنة على بلد آخر بفضل النفوذ الذي يمنحه احتكار التزويد بالسلع والخدمات الحيوية بالنسبة لبقاء ذلك البلد المهيمن عليه¹.

فقد لجأت الولايات المتحدة أحيانا إلى التهديد باستعمال السلاح الغذائي ضد بلدان نامية. وتمتلك الولايات المتحدة القدرة على خلق تبعية ولها في نفس الوقت الإرادة في استغلال ضعف البلدان المهيمن عليها لتحسين شروط التبادل وترقية وضعها الاستراتيجي الشامل. لكن التنافس الدولي في عالم ذو قدرة إنتاجية مفرطة والسمة الحصرية والاحتمية للتموين بالمنتج الحيوي من قبل البلد المهيمن عليه وكذا وجود منظومة اقتصادية قادرة ولو مؤقتا على مساندة البلد المهيمن عليه، كل ذلك من شأنه الحد من تأثير هذا السلاح. وعموما تضمن الدولة المهيمنة لنفسها الأمن وأسعارا متدنية نسبيا لتمويناتها من المواد الأولية والإبقاء على العجز المسجل في المواد الإستراتيجية التي تمتلكها لضمان استقرار أسواقها التصديرية وتضمن أيضا تعزيز روابط التبعية والمحافظة على استمرار السلطات الاجتماعية والسياسية. كما يوجد أيضا نوع من الانسجام والتضامن بين الشركات المتعددة الجنسية والبلدان المهيمنة.

وفي حالات أخرى كي يكون هذا السلاح ناجعا، يتعين امتلاك احتكار حيوي أو على الأقل مهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية المعاصرة قد يمس خاصة الأمن الغذائي للسكان وتدفقات رؤوس الأموال اللازمة للنمو الاقتصادي أو المواد الأولية الإستراتيجية. في هذه الظروف يمكن للمصالح الحيوية للدولة موضوع العقوبات أن تصبح مهددة. ولكن مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن قرارا في هذا الاتجاه يعرض، على المدى البعيد، أمن دولة قوية للخطر، سيكون من شأنه التعجيل بالحرب العسكرية وجعل إمكانية حدوثها أكبر. وبالتالي، تعلق الأمر بردع الدولة موضوع العقوبات دون أن تقوم هذه الأخيرة بالرد بالعنف العسكري.

1. العقوبات الاقتصادية كعنف هيكلية وواقع الأمن الإنساني: يمكن القول أن العقوبات الاقتصادية تشكل حاليا من أهم التهديدات التي تنشأ عن العنف الهيكلي، إذ تؤدي إلى انتهاك الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات وبالتالي تضع الإنسانية على خط المعاناة والتدهور الاجتماعي والمجتمعي، وبالتالي إلى مزيد من العنف بمظاهره المباشرة والهيكلية. ويديم ذلك بدوره إحباط الاحتياجات الإنسانية. ويتوقف كسر هذه العلاقة الحلقية على القدرة على خفض هذا الشكل من أشكال العنف أو تجنبه، وبالتالي توفير الأمن الإنساني².

وتشمل الأمثلة المحددة عن العنف الهيكلي على سبيل المثال المظالم المدنية الناجمة عن الحصار الاقتصادي أو الممارسات التمييزية لأنظمة الاقتصاديات العالمية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر تعرض أناس في قطاعات معينة من المجتمع للمعاناة والموت المبكر بسبب الأمراض السارية أو غير السارية أو الفقر المدقع.

يمكن التعبير عن العقوبات الاقتصادية كعنف هيكلية بعدة طرق: ومن هذه الطرق، معاناة كل المجتمع أو بعضه نتيجة الهياكل والأنظمة المحلية والوطنية والإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستغلالية والظالمة التي تمنع الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية. تنتهك العقوبات الاقتصادية احتياجات البقاء الأساسية للأفراد والمجتمعات، وهو بالتالي مصدر لانعدام الأمن الإنساني. وثمة كثير من تأثيرات العنف الهيكلي المدمرة من الناحية الإنسانية والمزعزعة للاستقرار من الناحية السياسية. وربما يولد السكان المهمشون اقتصاديا أو سياسيا الذين يعانون من العقوبات الاقتصادية كعنف هيكلية عنفا متطرفا (تمردا أو إرهابا)³. وفي هذه الحالة يستولد هذا العنف الهيكلي العنف المباشر (العنف المسلح). وللعنف الهيكلي من هذا الشكل أهمية من حيث تأثيره المباشر في الأمن الإنساني وعلاقته بالعنف المباشر المتزايد.

ومع أن من المرجح أن يساهم الدمار الناتج عن العنف في معاناة ما بعد العنف التي قد تمتد أعواما وعقودا، فإن الأذى المميت الذي لا ينتج من العنف يستحق قدرا مماثلا من الاهتمام، من منظور الأمن الإنساني على الأقل. وثمة حاجة إلى إعادة التفكير في تحليل الأمن وتوفيره عن طريق الانتقال من تحليل "احتمالات الصراع"، التي تركز على العنف المباشر، إلى "احتمالات انعدام الأمن الإنساني"، التي تركز على العنف المباشر والهيكلي على السواء وتخفيفهما.

فهم العنف الهيكلي من مدخل العقوبات الاقتصادية مهم في تحليل العنفين وجهود تخفيفهما المحتملة. وهو صدر للعنف المباشر ونتيجة له في أن معا. العقوبات الاقتصادية يظهر أثرها في التهميش والقمع، وفي العقوبات المقصودة وغير المقصودة التي توضع في طريق التنمية أو المحافظة على الاستراتيجيات القائمة على الأفراد والمجتمع لإدارة الأضرار. وتشكل العقوبات الاقتصادية، استنادا إلى منظوري الأمن الإنساني والاحتياجات الإنسانية، أعباء غير مقبولة على التنمية الإنسانية والعدالة الاجتماعية والنظام -سواء ارتكب عن قصد أو عن غير قصد. ويجب أن يفسح الانشغال السائد في العديد من الدوائر بمنع العنف المباشر (واندلاع الصراع العنيف أو تجده في مرحلة إعادة الإعمار بعد الصراع) الطريق أمام التركيز الأكثر شمولاً على كشف العقوبات الاقتصادية كعنف هيكلي موجه والتخفيف منه. فالأخير مصدر لكثير من المعاناة الإنسانية والتوتر في المجتمع، ويمكن أن يزعزع استقرار المجتمعات بحيث يصبح العنف المسلح أمراً لا مفر منه.

II. **حقبه من الحروب الاقتصادية المفتوحة.. ونهاية الاقتصاديات القومية:** سوف نستشف من الواقع الاقتصادي لعالم اليوم والغد، بأن العقوبات الاقتصادية أضحت أداة من أدوات الحرب الاقتصادية والتي ستكون محورا أساسيا من محاور الحسم في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية على المستوى الكوني، ولهذا السبب قامت التيارات الإنسانية التي أصبحت جبهة ناعمة عالمية مناهضة لوجهات العولمة الاقتصادية

المستبدة كظاهرة عالمية، تدل دلالة أكيدة أن العالم بدأ يدرك أهمية ومخاطر الهيمنة الاقتصادية فيما يستقبل البشرية من أيام على ظهر هذا الكوكب الأرضي، وإذا كانت معظم حروب الأمس البعيدة والقريبة - في أغلبها - حروب عسكرية من أجل احتلال الأرض، فإن الحروب المقبلة التي تلوح في الأفق سوف تكون حروبا اقتصادية، فالاقتصاد هو الطاقة المحركة لعجلة الحضارة والإنسانية في وقتنا الحاضر، ولذا فالحروب المقبلة سوف تتسم بإيقاع العصر ألا وهو الصراع من أجل الهيمنة الاقتصادية، وبالفعل فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الشروع في رفع لواء الحرب الاقتصادية المباشرة على بعض بلدان العالم، وبالضبط بعد أحداث الثلاثاء 11 سبتمبر 2001 والتي اعتبرت بمثابة الزلزال الذي ضرب أمريكا، مما جعل البعض يذهب إلى أنه مؤشر لبداية حرب اقتصادية عالمية⁴.

تعد العقوبات الاقتصادية من أحدث أدوات الحروب الاقتصادية التي عرفتها البشرية هدفها هو إنهك المقدرات الاقتصادية الوطنية، من أجل سيطرة الاقتصاديات الكبرى على الموارد والأسواق الدولية ومصادر الطاقة والمياه. ولقد كانت هذه الحروب في القرون الماضية غير واضحة لتتجلى صور ذلك الاحتلال وآلياته في عهد العولمة والنظام العالمي الجديد اليوم . وقد انعكست آثاره المدمرة ونتائج الخطيرة خاصة على غرار الدول النامية، على غرار نقشي ظاهرة الفقر والمجاعة والأمراض الفتاكة.

ويحتفظ نظام العقوبات الاقتصادية دوليا بخصائص ترتبط والدولة المباشرة لهذا النظام ونذكر على سبيل الحصر منها، ما يلي:

- قوة ميزان المدفوعات داخل الدولة وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية.
- قوة العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية وما تتمتع به هذه العملة من قيمة تجاه العملات الأخرى، وذلك من خلال أنظمة أسعار الصرف التي تخضع لآليات السوق.

- قوة الجهاز الإنتاجي وقدرته على تنويعه .
- اتساع حجم السوق الداخلي في الدولة وتنوعه، بحيث يكون متوافقا مع إمكانيات الدول الإنتاجية ويمكنه استيعاب النشاط الإنتاجي والخدمات مما يؤهل الدولة لمباشرة والدخول في الحروب الاقتصادية.
- أما عن الأسلحة المسخرة لهذا النوع من المباريات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، منها:
 - المقاطعة الاقتصادية: تعتبر المقاطعة الاقتصادية من أهم أسلحة الحرب الاقتصادية وذلك من خلال مقاطعة كاملة لسلع إحدى الدول وعدم الاستيراد منها أو التصدي إليها على الإطلاق، وهذا باستخدام المنتجات المنافسة لمنتجات تلك الدولة وعدم إعطائها أي فرصة لترويج سلعتها التصديرية. وتعد مقاطعة السلع الغذائية أكثر تأثيرا لأنها أكثر سرعة في التلف تليها بعد ذلك السلع المصنعة.
 - الحصار الاقتصادي والعسكري: يمكن للمقاطعة الاقتصادية أن تدخل نطاقا أوسع من ذلك لتشمل الحصار الاقتصادي ومنع دخول وخروج السلع للمنطقة الواقعة داخل الحصار، وذلك من خلال فرض حصار بحري وجوي وبري. والحصار الاقتصادي أكثر أسلحة الحرب الاقتصادية فتكا، لأنه يترتب عليه نقص في الأدوية والغذاء ومحدودية الاحتكاك بالعالم الخارجي، مما ينجم عنه نتائج اقتصادية واجتماعية وخيمة مثل المجاعات والأوبئة.5
- وتعمد الأطراف المباشرة لهذا النوع من الحروب والأدوات إلى عدة أهداف، وهذا يبقى مرتبط بالظرف الذي تستعمل فيه والدولة موضوع العقوبات، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:
- تخريب الاقتصاد القومي للدولة المستهدفة، مما يزعزع استقرارها الداخلي ويتيح بالتالي للقوى الخارجية التحكم فيها.

- إخضاع شعب دولة ما للسيطرة الأجنبية.
- زيادة القدرة الاقتصادية للدولة القائمة بالحرب الاقتصادية وجعلها تحت خدمة الدفاع الوطني في السلم أو الحرب.
-
- ضمان موارد البلاد من الموارد الخام للدولة القائمة بالحرب الاقتصادية.
- منع الدولة المعاقبة من الحصول على المواد الخام المهمة والقضاء على معنوياتها.
- حتى تتجح الحرب الاقتصادية لأبد من القيام ببعض التدابير أو كلها، وهي:
- منع تهريب السلع للدولة المعاقبة.
- اتخاذ التدابير اللازمة لمحاصرة صادرات الدولة المعاقبة.
- فرض الحظر على المبادلات التجارية مع الدول المعاقبة، حيث تلعب الرقابة على التصدير دوراً مهماً، ولا يقف الحظر الاقتصادي على الدولة المستهدفة بل يمتد ليشمل الدول المحايدة التي قد تتبادل السلع مع الدولة المستهدفة (المعاقبة)، ومن بين السلع التجارية : الأسلحة والمعدات الحربية . فبالرغم من الدور الفعال للحظر التجاري في الحرب الاقتصادية إلا أن هذا الأخير يضعف نتيجة اللجوء إلى التجارة غير المشروعة بوجود طرف ثالث فيها، والعامل الثاني : هو ضعف الحظر بسبب قيام بعض الدول بزيادة تعاملها التجاري مع الدولة المستهدفة كوسيلة مريحة.
- تجميد أرصدة الدولة المستهدفة أو تأميمها، حيث تكون هذه الأرصدة موجودة داخل الدولة القائمة بالحرب أو في دولة متعاونة معها، وقد لا تقتصر على أرصدة الحكومات بل تمتد لتشمل أرصدة الأفراد.

- الشراء بحق الشفعة أو ما يسمى بأسلوب الشراء المانع، حيث تقوم الدولة المباشرة للعقوبات والقائمة بالحرب بشراء السلع المهمة من الأسواق المحايدة، بهدف منعها من الوصول إلى أسواق الدول المعاقبة.
- الإدراج في القوائم السوداء : فهذه الإجراءات من أشد أساليب الحرب الاقتصادية، وذلك بمنع التعامل مع الأفراد والشركات للدولة المعاقبة، حيث يكون التعامل محظورا على جميع الأفراد والشركات المتضمنة في القوائم السوداء، فالشركات والممتلكات الفردية الموجودة في الدولة القائمة تقوم بالاستيلاء عليها ومصادرتها في بعض الأحيان، وهذا الأسلوب تنفذه الدول الرأسمالية الكبرى ضد بعض الدول العربية والإسلامية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م.⁶
- إلغاء عقود الامتياز الممنوحة للدول الأجنبية والخاصة بالتنقيب عن الثروات الطبيعية واستغلالها أو العقود الخاصة بإدارة بعض المرافق العامة فيها، إذ أن هذه التدابير المالية تلعب دورا مهما في منع الدولة المعاقبة من أن يكون لها رصيد كبير في التجارة العالمية . وقد تستخدم كأداة للضغط على الدول المحايدة ورعاياها ويتم ذلك عن طريق منع إستيراد وتصدير المعادن المهمة والتمينة.

نستخلص مما سبق أننا معرضين في أية لحظة لهجمة من هذا النوع من الحروب .

III. القتل الاقتصاديون المحترفون ونادي العولمة المتوحش: لقد وضعت العولمة الاقتصادية لنفسها مأسسة لشبكة المؤامرة الاقتصادية العالمية التي تحاك من حولنا وهذا من أجل بسط واستدامة فوقية الثروة والنظام الاقتصادي العالمي الموجه من طرف كبار المال والأعمال عالميا .. على أن تكون المنظمات الاقتصادية الدولية

نسيجاً متكاملًا لهذا التآمر ولهذه الخطة ذات العمق الروتشيدي، التي يتمثل مضمونها في ما يلي :

لقد وضع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خطة لتخريب إقتصاد البلدان النامي، وتم استخدام آليات لجر تلك البلدان إلى المزيد من الخراب.

وقد جاء في كتاب أعده جون بركنز John Perkins بعنوان "اعترافات قاتل اقتصادي محترف"، أن المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية استخدمت ملفات مغلطة عن طريق أعوان أسمتهم باسم "القتلة الاقتصاديون المحترفون" Economic Hitman (EHM) من أجل فرض عقوبات إقتصادية، تكون أعمالهم بمثابة نقاط مراقبة إقتصادية متقدمة ومستدامة، وهذا من أجل نهب الدول المستضعفة، الفاشلة منها والهشة وتحطيم إقتصادها . وقد بين جون بركنز أنه تلقى تكويناً في الغرض يمكنه من استيعاب طبيعة العمل الموكول إليه "كقاتل إقتصادي محترف"، وهو بناء الإمبراطورية الاقتصادية الأمريكية، وذلك بـ "خلق أوضاع تسمح بجر أكبر قدر من الموارد نحو الولايات المتحدة، في مؤسساتها وحكوماتها... وفي الحقيقة حققنا نجاحات . وبنينا أكبر إمبراطورية في العالم ... هذه الإمبراطورية بخلاف كافة الإمبراطوريات الأخرى تم إنشاؤها بالقهر والتلاعب الاقتصادي الدولي وإقناع الناس بتبني نمط العقوبات والسلوكيات الاقتصادية الدولية المعتمدة تجاه بعض الدول بالاعتماد على رؤية القتلة الاقتصاديين المحترفين... وكنت من ضمن تلك الفئة " .

وفي الواقع تم انتداب بركنز من قبل وكالة الأمن القومي الأمريكية NSA وإحاقه في البداية "بفيالق السلم" التي كانت تنشط في الإكوادور، لحماية مصالح شركة "تكساكو" ثم بمؤسسات إقتصادية خاصة لدرء الشبهات عن الوكالة الحكومية، لأنه لا يجب أن يقع الربط بين الأعمال القذرة التي يقوم بها أولئك المحترفون والدوائر الرسمية المستفيدة من تلك الأعمال.⁷

ويعترف بركنز بأن أول قاتل اقتصادي هو الجاسوس " كرميت روزفلت " Kermit Roosevelt حفيد الرئيس الأمريكي الأسبق "تيودور روزفلت" . وكان عونا في المخابرات المركزية الأمريكية . وقد تولى إدارة قلب نظام حكم مصدق في إيران في الخمسينات.

وابتداء من تلك الفترة وبعد نجاح تجربة قلب نظام حكم مصدق " فهمنا أن فكرة القتل الاقتصاديين المحترفين كانت فكرة جيدة للغاية". ولكن المشكلة أنه لا يجب تورط أعوان مخابرات ينتسبون إلى هيئات حكومية رسمية، لأنه لو تفشل العملية فإن الحكومة تتورط أمام الرأي العام.

و بناء على ذلك تولت المخابرات المركزية الأمريكية ووكالة الأمن القومي انتداب "قتلة اقتصاديين محترفين" وأوفدتهم للعمل في مكاتب وشركات خاصة، بحيث إذا فشلوا في عملياتهم لن يورطوا الحكومة الأمريكية. وقد عمل بركنز في المؤسسة الاستشارية Charles. T. Man التي أوفدته في مهمات إلى عدة بلدان منها إيران وبناما والإكوادور والعربية السعودية. وكان دوره يتمثل في: " توفير ظروف لتسليط عقوبات اقتصادية لا تستطيع الدولة موضوع هذا الإجراء الرد عليها أو رفعها". وعندما يفشل القتل الاقتصاديون المحترفون في أداء مهمات العولمة القدرة على الوجه المطلوب والمتمثلة في توريث البلدان النامية في ملفات، بحيث يستحيل معها توقع أشكال العقوبات التي ستفرض عليها، وبالتالي ثقل الحمل الذي سيفوق طاقتها .

وعموما تبين من خلال اعترافات بركنز أنه وقع انتدابه كغيره من "القتلة الاقتصاديين المحترفين"، ضمن خطة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتخريب السيادة الوطنية والاقتصاد الوطني للبلدان النامية.

14. الطريق إلى الهيمنة الاقتصادية المعنفة: إن العقوبات الاقتصادية الدولية لم تحظ في الحقيقة نسبيا سوى بالقليل من التحاليل السياسية والاقتصادية. فهناك نظريتان إقتصاديّتان تبدوان ملائمتين، على وجه الخصوص، لهذا الموضوع وهما

نظرية الآليات ونظرية الخيارات العمومية، حتى وإن كانتا لا تقدمان البتة معلومات كمية عن فعالية وجدوى الأسلحة الاقتصادية. وهكذا ففي نظر كل من و.كفايبر W. Kaepmpfer و.لونبرغ Lowenberg فإن نظرية الخيار العمومي يمكنها - عن طريق إبراز دور جماعات الضغط المختلفة - أن تتجاوز الصعوبة التي يطرحها تصور الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية.⁸ فالعقوبات الاقتصادية يمكنها أن تؤثر سياسيا على البلد الذي تستهدفه حتى وإن لم تكن عموما فعالة لدرجة تستطيع معها أن تلحق به أضرار حاسمة. كما تمثل نظرية الآليات أيضا أداة أساسية لتحليل العقوبات الاقتصادية باعتبار أن كل وضعيات المعلومة الناقصة هي تمثيل عن حالات ملموسة لتطبيق متغيرات اقتصادية لغايات سياسية-إستراتيجية. ومع ذلك فإن هذه النظرية محدودة بشكل معتبر، كما توضح ذلك ليزا مارتن Lisa Martin (فرضيات تلقائية القرارات، وحدة أو عقلانية الفاعلين).⁹

وتنظر هذه الدراسات قليلة . أضف إلى ذلك أن الدراسات التي أبرزت الآثار الكمية "للأسلحة الاقتصادية"، بطريقة أخرى غير المسعى الكيفي، ظلت دراسات نادرة. كما تم إجراء تحليلات غير مضاعفة للعقوبات الاقتصادية تعتمد أساسا على نقاشات تنصب حول دراسات حالة. ويسمح المنهج للباحثين من استخلاص بعض المبادئ الأساسية . إنها على وجه الخصوص حالة كلاوس كنور Klaus Knorr الذي أراد أن يبين فائدة استعمال العقوبات الاقتصادية الدولية. فهو يستعمل لهذه الغاية تحليلا يرجع فيه إلى التكلفة - الفعالية، حتى وإن اعترف بصعوبة القيام بتقديرات. إن استعمال العلاقات الاقتصادية الخارجية كوسيلة ضغط سياسي، هي تطبيق "للقيم الاقتصادية" باعتبارها "موارد قوة ونفوذ" خاصة منح السلع والخدمات وفتح الأسواق وتوسيع القروض والتبرعات المالية والتحويلات التكنولوجية أو تجميد الأرصدة البنكية. ولا تستخدم هذه المتغيرات الاقتصادية في القهر فحسب بل أيضا في السلطة الهيكلية وفي مساندة بلدان أجنبية صديقة أو حليفة وفي إضعاف البلدان المعادية في العقوبات الايجابية والعقوبات المزيفة. ويدافع كنور بصراحة عن

استعمال "موارد القوة الاقتصادية" في السياسة الدولية: فإذا كانت الولايات المتحدة قد أخفقت عدة مرات في هذا الميدان، فذلك في الغالب لأن مثل هذه المبادرات لم يحضر لها بشكل كافي وأسيئ تقدير نتائجها. أن تجزئة الخبرات السياسية الاقتصادية بين مختلف الأنظمة الإدارية هي لحد كبير مسؤولة عن ذلك.

كما أجريت دراسات أخرى حول السلاح الاقتصادي لاسيما من قبل بالدوين وج.فونتانال J.Fontanel ول. بنساهل L.Bensahel الذين درسوا مختلف استعمالات الدول "للسلاح الاقتصادي" بغض النظر عن النظام الاقتصادي القائم. وقد أمكن استعمال عدة استراتيجيات لم تكن تهدف لتحقيق الرفاهية للاقتصاد الوطني ولا تتميته بل إلى إضعاف أو إخضاع اقتصاد آخر.

وتشترك كل هذه الدراسات في تقديم مجمل العلاقات الدولية على أنها قابلة لأن تفسر من زاوية إستراتيجية وعلى أنها نتيجة لنسق معقد من موازين القوى الدولية. وتظل مع ذلك قليلة العدد بالنظر للأهمية الحقيقية التي اكتسها استعمال السلاح الاقتصادي في تاريخ العلاقات الدولية. فالصعوبة التي طرحها تقدير نتائجها الاقتصادية والسياسية وكذا التداخل الوثيق على هذا المستوى من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بالتأكيد يفسر ذلك. فهو اجس السلطة والقوة التي تعمل عملها في العلاقات الدولية لم تحلل تحليلا كافيا من قبل أخصائي الاقتصاد. ومع ذلك هناك تيار فكري حالي بأكمله يعارض فكرة انسحاب السياسي أمام الاقتصادي على أساس أدلة استلهمت من المذهب الريحوي أو من نظرية دوليست. فاستراتيجية العقوبات الاقتصادية تمت أساسا في السابق ضد بلدان كانت خاضعة لنظام تمييز عنصري أو ضد تلك التي اقتصرت أعمالا حربية رأى المجتمع الدولي أنها لا تحتل. فكلما حظي السلاح الاقتصادي بدعم واسع، كلما كانت العقوبات شديدة. لقد تم تطبيق العقوبات ضد روديسيا وإفريقيا الجنوبية ونظامها العنصري والعراق ويوغسلافيا.

فالصراع ضد الأبارتايد في إفريقيا الجنوبية كان صراعاً طويلاً. فقد كان أنصار العقوبات الاقتصادية يودون أن يكون الحصار عاماً، لكن ذلك لم يدم فترة طويلة كافية. وعلى أي حال صار هذا الحصار ضعيفاً بسبب التسرب والحروق التي عانى منها. ومرد ذلك إلى أن هذا البلد غني بموارده المنجمية. فكانت هذه العقوبات تهدف إلى تقليص الفوائد التي يجنيها هذا البلد من التجارة واستغلال انعدام الليونة في بنيتها الإنتاجية بتطبيق حصار إنتقائي وسحب كتلة الاستثمارات الأجنبية منه وبإضعاف إنتاجيته عن طريق رفع التكاليف وتخفيض معدل نموه. لكن نظراً للإمكانات المنجمية الهائلة التي يتمتع بها الشريك الجنوب إفريقي، ظلت الأرباح يجنيها من المبادلات في الغالب تعمل لصالحه بالرغم من الحصار المضروب عليه. لقد كانت هناك لعبة مضاعفة خطيرة تمثلت في المطالبة بعقوبات كانت تسمح بتخفيض تكلفة المواد الأولية الواردة من هذا البلد. وليس في الإمكان منع علاقة اقتصادية دولية إلا وتم فرض حصار يغلق الحدود إغلاقاً محكماً، لكن هذا الغلق صعب التنفيذ دون استعمال وسائل عسكرية. ويتعلق الأمر بالنسبة للبلد الذي تسلط عليه العقوبة بتفادي الحصار وتنشيط الوسائط القادرة على إفشاله بأفضل التكاليف. فالتجارة السرية غير مستبعدة، حتى مع البلدان التي تفرض العقوبة أو تتقبل بفرضها. أضف إلى ذلك أن التطبيق الناجع للعقوبات يتعلق بالتكلفة التي يتحملها المهاجم لا سيما إذا كانت هناك معارضة وطنية قوية وحية.

٧. في استراتيجية الهيمنة وجدوى العقوبة الاقتصادية: لقد أضحت العقوبة الاقتصادية إستراتيجية ربحية. فالإقتصاد هو أداة هيمنة. ومجرد التلويح بفعل ما يكفي. وهكذا يمكن للبلد المهيمن أن يعلن نيته في انتهاج سياسة عقابية حيال بلد آخر مرفقاً إياها بشروط دقيقة. وعند قبول تلك الشروط يصير تطبيق العقوبات أمراً لا طائل من ورائه. فالإقتصاديات الوطنية للقوى العظمى تمارس تأثيراً معتبراً على اقتصاديات البلدان الأقل تقدماً¹⁰. وفي هذه الظروف تؤثر البلدان المهيمنة في مستوى القرارات العسكرية - الإستراتيجية للبلدان المهيمن عليها. فالسلاح

الاقتصادي يسمح لبلد ما أو لمجموعة من البلدان بالهيمنة على بلد آخر بفضل النفوذ الذي يمنحه احتكار التزويد بالسلع والخدمات الحيوية بالنسبة لبقاء ذلك البلد المهيمن عليه. فقد لجأت الولايات المتحدة أحيانا إلى التهديد باستعمال السلاح الغذائي ضد بلدان نامية. وتمتلك الولايات المتحدة القدرة على خلق تبعية ولها في نفس الوقت الإرادة في استغلال ضعف البلدان المهيمن عليها لتحسين شروط التبادل وترقية وضعها الاستراتيجي الشامل. لكن التنافس الدولي في عالم ذو قدرة إنتاجية مفرطة والسمة الحصرية والاحتمية للتموين بالمنتوج الحيوي من قبل البلد المهيمن وكذا وجود منظومة اقتصادية قادرة ولو مؤقتا على مساندة البلد المهيمن عليه، كل ذلك من شأنه الحد من تأثير السلاح. وعموما تضمن الدولة المهيمنة لنفسها الأمن وأسعارا متدنية نسبيا لتمويناتها من المواد الأولية والإبقاء على العجز المسجل في المواد الإستراتيجية التي تمتلكها لضمان استقرار أسواقها التصديرية وتضمن تعزيز روابط التبعية والمحافظة على استمرار السلطات الاجتماعية والسياسية. كما يوجد أيضا نوع من الانسجام والتضامن بين الشركات المتعددة الجنسية والبلدان المهيمنة.

لقد قامت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتجميد الأرصدة العراقية والكويتية مباشرة بعد غزو العراق للكويت في 2 أوت 1992. لكن عملا مثل هذا لن يكتب له النجاح إلا إذا قبلت الأم المتحدة المشاركة في هذه العقوبات وحماية إقليم العربية السعودية. لقد صادقت الأمم المتحدة على لائحة تقضي باتخاذ تدابير اقتصادية منعية ضد البلد الغازي وبمفعول فوري ابتداء من 6 أوت. وشيئا فشيئا تعمدت العقوبات فيما يتعلق بمحتواها (لا سيما وقف النقل الجوي مع العراق) بعدد المشاركين. لقد كانت العقوبات ضد العراق كونه تقريبا، فقد تمثلت في وقف التجارة (مقاطعة وحظر) وفي نفس الوقت في حصار. لقد كانت عقوبات طموحة بما أنها هدفت إلى جعل العراق يسحب قواته من الكويت. فهذه الحملة الأسرع في تاريخ الحرب الاقتصادية، كانت تعتبر حالة مثالية لنجاح الأسلحة الاقتصادية بالنظر للضعف السياسي والاقتصادي للعراق وللأهمية التي اكتسبتها العقوبات. فالعراق

يعتمد على إنتاجه البترولي بنسبة 90% وتبعيته الغذائية تعادل نسبة 60% أما تبعيته للمنتجات الصناعية فتعادل نسبة 60%. وفي عشرية واحدة تعدت تكاليف هذه المقاطعة بالنسبة للنشاط النفطي وحده، العشرات من مليارات الدولارات. وقد تدنت الواردات والصادرات على التوالي بنسبة 90 و 98 في المائة. وقد تمت مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية حيال السكان العراقيين لا سيما مع الصليب الأحمر الدولي. لكن مع ذلك تم تحويل هذه المساعدة عن وجهتها من قبل الراحل صدام حسين ذاته. وفي المقابل فإن الدول المتواجدة "في خط المواجهة" هي التي اضطرت إلى تحمل التكاليف الأساسية المترتبة عن هذه العقوبات، خاصة تركيا، مصر والأردن. فالعراق كان يزرع تحت دين ثقيل (90 مليار دولار أي ما يعادل 8 مرات تكلفة 8 سنوات من صراعه مع إيران). ويبدو أن مستقبله الاقتصادي محكوم عليه لعدة عشرات.

حتى يكون سلاح العقوبات الاقتصادية ناجعا، يتعين امتلاك احتكار حيوي أو على الأقل مهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية المعاصرة، قد يمس خاصة الأمن الغذائي للسكان وتدفقات رؤوس الأموال اللازمة للنمو الاقتصادي أو المواد الأولية الإستراتيجية. في هذه الظروف يمكن للمصالح الحيوية للدولة المعاقبة أن تصبح مهددة. ولكن مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن قرارا في هذا الاتجاه يعرض، على المدى البعيد، أمن دولة قوية للخطر، سيكون من شأنه التعجيل بالحرب العسكرية وجعل إمكانية حدوثها أكبر. وبالتالي، تعلق الأمر بردع الدولة المعاقبة دون أن تقوم هذه الأخيرة بالرد بالعنف العسكري. فرغبة منظمة الدول المصدرة للبترول في استعمال سلاح النفط في السبعينات، أبرزت أهمية هذه الأسلحة عند ممارسة رقابة حاسمة على جزء من الاحتياطات العالمية. ومع ذلك فالسلاح الطاقوي الذي كان في يد دول الأوبيب كان سلاحا محدودا بفعل القوة العسكرية للدول العظمى التي كان يمكن أن يؤدي بها الأمر - عند شعورها بأن مصالحها

الحيوية مهددة - إلى أن تستعمل القوة في حل هذا المشكل الذي لم يجد له مخرجا عن طريق التفاوض الدولي.

إن العمل الاقتصادي يقلص أساسا من سمعة البلد الضحية ولن تمارس المساندة الشعبية للحكومة الوطنية سوى آثارا رمزية على وجه الخصوص. لكن النزعة المتمثلة في التقليل من فائدة السلاح الاقتصادي تتضاءل الآن خاصة وأن التدابير المتخذة قد خلفت آثارا ملموسة. فالعقوبات الأمريكية ضد نيكاراغوا أو بولونيا وتلك التي اتخذتها الأمم المتحدة ضد العراق وجنوب إفريقيا ترتبت عنها نتائج سياسية ايجابية لا يمكن إنكارها لا سيما عندما تحققت وحدة العالم ضد بلد تمت إدانته.

على كل حال، فتطبيق العقوبات ليس محبذا إلا عند إمكانية بلوغ الأهداف في زمن معقول. ومن الضروري منح كل المعلومات الممكنة حول تكلفة وضرورة العقوبات الاقتصادية. ومع ذلك ما زالت السياسات قليلة الشفافية وتطبيق هذه الأعمال لا ينجز دائما بشكل جيد.

أحيانا لا يكون الاقتصاد هو البحث عن الرفاهية. إنه وسيلة مثل غيره من الوسائل لضمان الهيمنة. وبما أن المجابهة تظل شاملة وكاملة، فجوانب الحياة الاجتماعية بأكملها تبقى معنية. فعدد البلدان القادرة على تركيب أو إنتاج أسلحة الدمار الشامل قد تزايد بشكل معتبر خلال العشرينين الأخيرتين. وفي هذه الظروف حتى الدول الضعيفة اقتصاديا يمكنها أن تصبح خطيرة لا سيما مع الإرهاب العسكري. والدكتاتوريات الوطنية لا تخيفها تكلفة الحرب أو الصراع. والشعوب المهيمن عليها أو التي غلب عليها التعصب تجد في الصراعات ذاتها أسبابا للوجود. والحرب حاليا تتجاوز العسكريين بل إنها تقلت حتى عن استدلال يعتد المنطق الخاص للحدود. فالحرب الاقتصادية المدنية تضع مجموع العوامل الاقتصادية وكل فرد في عمله اليومي هو معني بها. فالاقتصاد وسيلة وأداة لصراع يسود عالمنا الراهن من أجل تقاسم الثروات بين الشركات والدول والطبقات الاجتماعية.

إن نظرية الحرب الاقتصادية مازالت في مرحلتها البدائية، فجل الدراسات حول المخاطر الإستراتيجية التي طورها شالينغ وبولدينغ تبين أن العقوبات الاقتصادية مكلفة بالنسبة لفاعلها ولمن يتعرض لها. وهكذا فاستعمال السلاح الاقتصادي ليس دائما أمرا ممكنا. فبالنسبة لفان برجايك Van Bergeijk وفان ماريوك Van Marrewijk تستلزم العقوبات الاقتصادية تكاليف مخفية معتبرة مثل احتمال الحد من الفعالية الاقتصادية بتطبيق هذه القيود الجديدة وصعوبة تحديد درجة وأهمية العقوبات بدقة (والتي تكون في الغالب معتبرة بالنسبة للفاعل مقارنة بالمزايا المنتظرة منها) والارتباطات الجديدة التي تخص الأسواق الدولية التي تسهل السياسات الحماائية والمنتجات الوطنية للمواد رغم المساوى المقارنة البديهية.

ويمكن للعقوبات أن تكون ناجعة لكنها لا تضمن النجاح. وكلما كانت العقوبات الاقتصادية ناجعة كلما ارتفعت التكاليف بالنسبة للبلد الذي يوجه ضده العمل الدولي. وهناك عدة عوامل تساهم في فعالية العقوبات: أهمية العلاقات التجارية والتبعية الاقتصادية، قناعة المجتمع الدولي بالعقوبات ومساندته لها، عزم الدولة المستهدفة على تحقيق أهدافها وقوة التهديد العسكري. ويكن الخروج بخلاصات مقتضبة:

- لا يمكن للعقوبات الاقتصادية أن تكون لها آثارا ايجابية إلا في إطار سياسة مختلطة تجمع بين التهديد الاستراتيجي والعسكري والدبلوماسي والتدخل العسكري أو السياسي.
- يمكن أن تكون فعالة كي تبرهن على عزم الدول المحتجة في زمن السلم وفي هذه الحالة سيؤثر خيار السلاح على نوعية العمل السياسي-الاقتصادي الذي تم الشروع فيه. والسؤال المطروح بالأحرى هو معرفة ما إذا حقق الفعل الهدف المتوخى منه. ففي حالة الأبارتايد كانت تبدو النتائج ايجابية.
- تتواءم العقوبات بتقلها على كل الفاعلين: فهي تخلق اضطرابات في الأسواق وتتمخض عنها ندرات جديدة وفوائض، إنها تقلص في الأول وفي الأخير قدرات

التخصص الدولي. لكن البلد المستهدف سيتعرض لمساوئ اقتصادية واجتماعية بما فيها إصراره على تصرفه وسيؤدي ذلك سريعا إلى إضعافه نسبيا. وليس من اليسير في البداية قياس مدى الآثار السلبية للعقوبات بالنسبة للأطراف الأساسية. ولهذا فإن استعمال السلاح الاقتصادي ستحق تفكيرا معمقا والكثير من الحذر.

الهوامش:

- 1- د.عدنان مناتي، دور العامل الاقتصادي في الحرب، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، 1988م، ص21
- 2- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية، 1979م، ص.،.48. 3- أنظر روبرت كيوهين وجوزيف ناي، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح، الطبعة الأولى، الرياض: العبيكان، 2002م، ص.،.117.

1. Michael Parenti , **Blackshirts and Reds: over the red globalisation**, City Lights Books, 1997, p.21
2. Dani Rudnicki, **Has Globalization Gone Too Far**, Washington: Institute for International Economics, 1997, p.188
3. A. James, **States in Changing World**, ed.Clarendon press, 1993, p.64
4. Simon Murden, **Emergent Régional Powers and International Relations in The Gulf 1988-1991**, Ithaca press, 1995, p.79
5. Caroline Thomas, **Globalisation and the South**, Macmillan, 1997, p.182
6. Brian White, **Issues in World Politics**, Macmillan, 1997, p.35
7. Nicholas J. Wheeler, **Guardian Angel or Global Gangster : a Review of the Ethical Claims of International Society**, Political Studies, March, 1996, p.133